الأمم المتحدة
A/RES/70/191
الجمعية العامة
Distr.: General
9 February 2016

الدورة السبعون
البند ١٨ (د) من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/70/470/Add.4*)]

## ٧٠/١٩١ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/١٩٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/١٩٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن السلع الأساسية،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)] وقرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده،

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٠/١.

15-16945 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى الغاية ٢-ج الواردة في إطار الهدف ٢ والمتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يتمثل الهدف منها في اتخاذ تدابير تكفل الأداء السليم لأسواق السلع الأساسية الغذائية ومشتقاتها وتيسير الحصول في الوقت المناسب على المعلومات المتعلقة بالأسواق، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاحتياطيات الغذائية، وذلك للمساعدة في الحد من التقلب المفرط في أسعار الأغذية، وإلى الغاية ٩-ب الواردة في إطار الهدف ٩ المتعلقة بتنفيذ الخطة المذكورة، التي يتمثل الهدف منها في دعم التطوير والبحث والابتكار في مجال التكنولوجيا محلياً في البلدان النامية، بوسائل منها ضمان توافر بيئة سياسات مؤاتية لتحقيق أمور منها التنويع الصناعي وتوليد قيمة مضافة للسلع الأساسية،

وإذ تلاحظ الجهود الجاري بذلها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٣]، الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٤]، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٥] الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وإذ تعترف بالحاجة إلى وضع خطة عمل للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشير إلى برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣ وإلى خطة تنفيذه للسنوات العشر الأولى، باعتباره إطاراً استراتيجياً لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية،

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٤) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٥) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

وإذ تحيط علماً بالأهداف المبيّنة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي عقد في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الذي يعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر[٦]،

وإذ تلاحظ مساندة فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم لمبادرة الأمين العام المتعلقة بتحدي القضاء التام على الجوع، التي بدأت في عام ٢٠١٢، والنهج المزدوج المسار المعلن في إطار العمل الشامل المحدَّث الذي وضعته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٧]،

وإذ تشير أيضاً إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى ما أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات في خطة عمل أديس أبابا من قلق إزاء التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، خصوصاً ما يتصل منها بالأغذية والزراعة وما لتلك التقلبات من نتائج بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وتحقيق نتائج أفضل في مجال التغذية ودعت إلى اتخاذ تدابير لضمان حسن أداء أسواق السلع الغذائية ومشتقاتها، ودعت إلى أن تتخذ الهيئات التنظيمية المعنية تدابير ترمي إلى تيسير الحصول في الوقت المناسب وبصورة شفافة على معلومات صحيحة عن النفاذ إلى الأسواق لضمان أن تعكس

---

(٦) انظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٧) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

أسواق السلع الأساسية على النحو المناسب التغيرات الأساسية في العرض والطلب والمساعدة على الحد من التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية، وأشارت إلى نظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ودعت إلى توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق، بما يتوافق مع الممارسات الإدارية المستدامة والمبادرات التي تضيف قيمة إلى منتجات صغار الصيادين،

وإذ تحيط علماً بالنتائج التي تمخضت عنها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٨]، وبالقرارات الأخرى التي اتخذها وبالاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥،

وإذ تحيط علماً أيضاً بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية اللذين اعتمدا في مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المعني بالسلع الأساسية الذي عقد في أروشا، بجمهورية تترانيا المتحدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة التي عقدت في الخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٩]،

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[١٠]، والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[١١]،

وإذ تحيط علماً بتقرير السلع الأساسية والتنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لكل من عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٥، وإذ تشير إلى الدور الذي ما فتئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يقوم به باعتباره مؤسسة في دراسة التفاعل بين أسواق السلع الأساسية والتنمية الاقتصادية وفي وضع مفهوم للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية،

---

(٨) انظر: TD/500/Add.1.

(٩) انظر: A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.253 (VIII).

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ يساورها بالغ القلق من استمرار ارتفاع قابلية الكثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للتضرر بتقلبات الأسعار، وإذ تقر بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تنويع الاقتصادات وتحسين تنظيم الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، وتحسين كفاءتها وتجاوبها وأدائها وشفافيتها، عند الاقتضاء، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغية التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التأثير السلبي الناجم عن تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك في التنمية، وإزاء وجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش وبطيء، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يُبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية واستقرارها وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، والتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، والديون المضنية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تقر بالتأثير السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وخاصة على النساء والفتيات،

وإذ تقر أيضاً بأن القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصراً فاعلا في الحياة الاقتصادية، ومن ضمنها التجزؤ في العمل ذي القيمة المضافة المنخفضة أو في العمل المعيشي، وعدم المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية، وقلة إمكانيات الحصول على التدريب واكتساب المهارات بسبب التفرقة بين الجنسين في مجال التعليم وأسواق العمل والافتقار إلى الموارد، وكذلك العبء الثقيل من العمل غير المدفوع الأجر، كلها أمورٌ تجعل النساء والفتيات معرضات بوجه خاص للأثر السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تقر كذلك بأن بلداناً نامية عديدة لا تزال تعتمد اعتماداً شديداً على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير ولإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتكوين المدخرات المحلية وتستلزم روافد نمو إضافية لتصبح القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر،

وإذ تقر في هذا السياق بأن بلداناً نامية عديدة لا تزال تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية، وإذ تقر أيضا بالتحديات التي تواجهها تلك البلدان وباحتياجاتها الخاصة،

وإذ تشدد على ما تتسم به التنمية الصناعية المستدامة والشاملة من أهمية قصوى للبلدان النامية، بوصفها رافداً بالغ الأهمية من روافد النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة،

وإذ تقر بأن حالة الارتياب السائدة في أسواق السلع الأساسية العالمية تعزز الحاجة إلى معالجة إشكالية السلع الأساسية معالجة شاملة، بما يشمل أموراً منها الطلب على السلع الأساسية وقدرات الإمداد وإيرادات السلع الأساسية والاستثمارات في الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع أوضاع واحتياجات فرادى البلدان ولتعزيز تنميتها المستدامة، وإلى توطيد العلاقة بين جملة أمور، منها التجارة والتمويل والاستثمار في الزراعة المستدامة والنظم الغذائية والطاقة والتصنيع،

وإذ تلاحظ العمل على بناء توافق في الآراء بشأن المسائل المتصلة بالسلع الأساسية الذي يتم عن طريق اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما فيها اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعنية بالسلع الأساسية والتنمية والمنتدى العالمي للسلع الأساسية والمؤتمر والمعرض الأفريقيان لتجارة النفط والغاز والمناجم والتمويل المتعلق بهما،

وإذ تسلم بالتأثير السلبي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية على البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة على السواء، ولا سيما البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية،

وإذ تلاحظ التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية مؤخراً وباحتمال أن تحتاج الاقتصادات المصدرة الصافية للسلع الأساسية إلى التكيف لفترة قد تطول مع تدني مستويات إيرادات الصادرات والضرائب،

وإذ تلاحظ أيضاً تقلب أسعار السلع الأساسية وعدم إمكانية التنبؤ بها، الأمر الذي هدد في الماضي القريب، من بين ما هدده، الأمن الغذائي للبلدان المستوردة الصافية لتلك السلع، وإذ تلاحظ كذلك أن استمرار حالة الارتياب هذه والتقلب الممتدة لفترة طويلة والتي تفاقمت بفعل الاتجاهات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، يمكن أن يضعف قدرات العديد من البلدان النامية، خصوصاً البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، على مواصلة تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تؤكد أهمية وضع سياسات لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا، بما فيها القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة باعتبارها عنصراً فاعلا في الحياة الاقتصادية، من أجل تنويع

الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقاً للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تلاحظ جميع المبادرات الطوعية المتخذة في هذا الشأن بهدف تحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وتخفيف أثر التقلبات المفرطة في الأسعار،

وإذ تؤكد أهمية توفير معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وإذ تلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية، بما فيها نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له، والمبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات، وغيرهما من النظم والبرامج الإقليمية للبيانات، وإذ تحث المنظمات الدولية المشاركة فيها والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على كفالة نشر مواد إعلامية عالية الجودة عن أسواق الأغذية في الوقت المناسب،

وإذ تعرب عن بالغ القلق مما يحدِثه تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة القسوة من آثار سلبية على إمكانية الحصول على السلع الأساسية الزراعية واستخدامها وأسعارها،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٢]؛

٢ - تسلم بالترابط الوثيق بين الأداء الكافي والشفاف لأسواق السلع الأساسية وقدرة بعض البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية على تحصيل الإيرادات الضريبية المناسبة من صادرات السلع الأساسية وتعبئة المصادر المحلية لدعم تنميتها المستدامة، بوسائل تتمثل أساساً في النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتصنيع والعمل اللائق وتنويع الأسواق؛

٣ - تشجع البلدان النامية على أن تقوم، وفقاً لخططها وسياساتها الوطنية وباستخدام المساعدة التقنية، بزيادة قدرتها على اكتشاف ومنع ممارسات التلاعب بالتسعير التجاري في قطاعات السلع الأساسية لديها، حتى تزيد من الفوائد التي تعود عليها من هذه القطاعات لدعم النمو والتنمية المستدامين؛

٤ - تكرر تأكيد ضرورة بذل المزيد من الجهود للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، بسبل تشمل على وجه الخصوص مساعدة المنتجين، ولا سيما صغار المنتجين ومن ضمنهم النساء، على إدارة المخاطر، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛

---

(١٢) A/70/184.

٥ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل التصدي للعوامل التي تحدث عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل أمورا من بينها التنويع، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات المالية، مما يؤدي إلى ندرة الموارد المتاحة للاستثمار في قطاع السلع الأساسية، وضعف الهياكل الأساسية، ولا سيما في ما يتعلق بتكلفة وسائل النقل والتخزين ومدى توافرها، ونقص المهارات في مجال إنتاج وتسويق المنتجات البديلة؛

٦ - ترحب بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

٧ - تدعو إلى اتخاذ مجموعة متسقة من الإجراءات السياساتية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة التقلبات المفرطة في الأسعار ودعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التخفيف من الآثار السلبية، وخصوصاً بتسهيل تحقيق القيمة المضافة وتعزيز مشاركة هذه البلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة للسلع الأساسية والمنتجات المتصلة بها، وبدعم تنويع هذه الاقتصادات على نطاق كبير، وبتشجيع استخدام ومواصلة تطوير أدوات وصكوك واستراتيجيات لإدارة المخاطر تكون موجهة نحو السوق؛

٨ - تؤكد أهمية وضع وتعزيز السياسات والاستراتيجيات الزراعية التي تعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مجال الأمن الغذائي وتحسين النتائج المتحققة في مجال التغذية وتتناوله بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تدابير التصدي في الأجلين القصير والطويل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية؛

٩ - تسلم بوجود إمكانيات للابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز الصادرات غير التقليدية في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي وكذلك تبادل الخبرات في هذه المجالات في إطار التعاون الاقتصادي في ما بين بلدان الجنوب؛

١٠ - تشدد على أهمية زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية وزيادة التنويع في السلع الأساسية، بما في ذلك الإنتاج ذو القيمة المضافة، والتجارة بهذه السلع، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في أن تعمم، استناداً إلى الظروف والأولويات الإنمائية الوطنية، سياسات تجارية وكذلك سياسات استثمارية ومالية سليمة بوصفها عناصر رئيسية لاستراتيجيات التنمية،

وعلى مساعدة تلك البلدان على الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الإنتاجية الزراعية ودعمهما؛

١١ - تسلِّم بإقرار لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢ للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٣]؛

١٢ - تسلم أيضا بإقرار لجنة الأمن الغذائي العالمي لمبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية[١٤] في عام ٢٠١٤؛

١٣ - تؤكد أن المساعدة التقنية وبناء القدرات الهادفين إلى تحسين قدرة المنتجين على التنافس في مجال تصدير السلع الأساسية لهما أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعو الجهات المانحة إلى توفير الموارد الضرورية لغرض المساعدة المالية والتقنية المخصصة تحديداً للسلع الأساسية، وبخاصة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما فيها الإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية، بغية الحد من العوائق المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع الأساسية فيها وتنميتها وفقا لخطط التنمية الوطنية؛

١٤ - تؤكد أيضا ضرورة أن يكون الهدف من مبادرة المعونة التجارية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء ما تحتاج إليه من قدرات في ما يتعلق بجانب العرض ومن هياكل أساسية تتصل بالتجارة ليتسنى لها تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها والقيام، بشكل أعم، بتوسيع نطاق تجارتها؛

١٥ - تشير إلى الاتفاق على أن يواصل المؤتمر الوزاري والأجهزة المختصة في منظمة التجارة العالمية استعراض تأثير نتائج جولة أوروغواي على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية استعراضاً منتظماً، بهدف اتخاذ تدابير إيجابية لتمكين هذه البلدان من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٦ - تشجع البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد باتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نمواً جميعها إلى الأسواق بصورة

---

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة، CL 144/9 (C 2013/20)، المرفق دال.
(١٤) المرجع نفسه، C 2015/20، المرفق دال.

دائمة دون أن تخضع لرسوم جمركية أو حصص، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، على أن تفعل ذلك، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

١٧ - تشجع بقوة المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الدولية على أن تساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في معالجة آثار التقلبات المفرطة في الأسعار؛

١٨ - تؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة من حقها أن تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

١٩ - تسلم بأهمية زيادة الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة إيرادات القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتأتية من جميع السلع الأساسية والصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية، بما فيها السلع التامة الصنع، دعماً للتنمية؛

٢٠ - تحيط علما بالمساهمات الهامة للصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالسلع الأساسية، وتشجعهما على القيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات الأخرى المعنية، بتعزيز التنسيق بينها وتحديد وتنفيذ تدابير مبتكرة لتمكين قطاع السلع الأساسية من الإسهام بشكل مستدام في التنمية الاقتصادية، بما يشمل التوصل إلى طرق للحد من القابلية للتضرر بتقلبات السلع الأساسية وتعزيز الأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية بهدف تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وإمكانية التعويل على عرض هذه السلع، وتعزيز التنويع وإضافة القيمة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتمتين سلسلة الأسواق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة بشكل فعال، استنادا إلى فهم مشترك لإسهام السلع الأساسية في التنمية المستدامة؛

٢١ - تؤكد ضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشركاؤه، بروح من التعاون المشترك بين الوكالات والشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين وضمن ولاية كل منهم، مشاركتهم الفعالة في إجراء بحوث وتحليلات ذات نهج تعاوني لإشكالية السلع الأساسية وما يتصل بذلك من أنشطة في مجال بناء القدرات وتوافق الآراء ليتسنى بانتظام توفير التحليلات والمشورة في مجال السياسة العامة المتصلة بالتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

٢٢ - تؤكد أهمية تيسير سبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما يتفق تماماً وقواعدها؛

٢٣ - تشدد على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم للتجارة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وحصولها عليه في ضوء تزايد صعوبة الحصول على جميع أنواع الائتمان ومع مراعاة القدرة على تحمل الديون؛

٢٤ - ترحب بالالتزام بمضاعفة الجهود للحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف؛

٢٥ - تقرر تنظيم جلسة تحاور غير رسمية وحيدة في الجمعية العامة لمدة يوم واحد بشأن أسواق السلع الأساسية في النصف الأول من عام ٢٠١٦ لاستعراض الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، وخاصة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، في موعد وشكل يقررهما رئيس الجمعية العامة؛

٢٦ - تهيب بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والعالمية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بما فيها على وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجميع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المعنية أن تواصل، في حدود ولاية كل منها، بحث مسألة قلة التصنيع والتنويع في اقتصادات بعض البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في ما يتعلق بقدرة الدول الأعضاء على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠[(١٥)]؛

٢٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج، ضمن البند المعنون ”مسائل سياسات الاقتصاد الكلي“ من جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين، البندَ الفرعي المعنون ”السلع الأساسية“، ما لم يتَّفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط اللجنة الثانية.

الجلسة العامة ٨١
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

---

(١٥) انظر القرار ١/٧٠.